

اقتصادنا والعالم

التقرير الأسبوعي



العدد رقم: ٧٥ التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠١٧

ويتضمن هذا الأسبوع:

- عرضاً لأبرز الأحداث العالمية والإقليمية خلال الأسبوع الماضي
- تحليلاً إخبارياً: تقرير الاستقرار العالمي، أكتوبر ٢٠١٧، هل النمو في خطر؟
- آخر التطورات في الأسواق المالية والسلعية

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.



أبرز الأحداث العالمية والإقليمية خلال الأسبوع الماضي

رويترز: رئيسة الاحتياطي الفيدرالي "يلين": نراقب التضخم عن كثب ولكن الاقتصاد قوي

قالت رئيسة الاحتياطي الفيدرالي "جانيت يلين" إن الاقتصاد الأمريكي مازال قويا وقوة سوق العمل تدعو إلى رفع الفائدة تدريجياً على الرغم من انخفاض التضخم. وأضافت يلين خلال ندوة مصرفية دولية في واشنطن أن بنك الاحتياطي الفيدرالي سوف يراقب بيانات التضخم خلال الشهور القادمة عن كثب، وأن أفضل توقعاتها هو عدم استمرار انخفاض التضخم. وتوقعت يلين أيضاً أن يتجاوز الاقتصاد الأمريكي خلال النصف الثاني من العام الاتجاه طويل الأجل الذي انتهجه، وأن يكون التأثير المتكرر للأعاصير الأخيرة على الاقتصاد مؤقتاً.

[اضغط هنا لمطالعة الخبر من مصدره](#)

ذا ناشيونال: ٥١ مصرفاً كبيراً في منطقة اليورو عرضة لتغيير أسعار الفائدة وفقاً للبنك المركزي الأوروبي

قال البنك المركزي الأوروبي إن ٥١ مصرفاً كبيراً في منطقة اليورو عرضة لتغيير مفاجئ في أسعار الفائدة، وقد تحتاج إلى وضع مزيد من رأس المال جانباً مقابل هذه المخاطر. ويستعد البنك المركزي الأوروبي للبدء في إعادة توجيه الحوافز النقدية بعد سنوات من تبني أسعار فائدة منخفضة للغاية وشراء السندات على نطاق واسع، مما يمهّد الطريق لزيادة أسعار الفائدة، فبعد عدة سيناريوهات للمحاكاة تتراوح بين التشديد النقدي بصورة مفاجئة وتجميد الإقراض نوعاً ما مثلما حدث في أعقاب انهيار بنك ليمان براذرز، وجد البنك المركزي الأوروبي أن معظم المصارف في منطقة اليورو البالغ عددها ١١١ مصرفاً والتي تم اختبارها مستعدة جيداً لصدمات أسعار الفائدة.

[اضغط هنا لمطالعة الخبر من مصدره](#)

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.

اقتصادنا والعالم

التقرير الأسبوعي



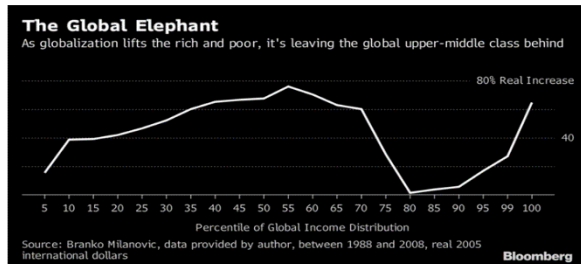
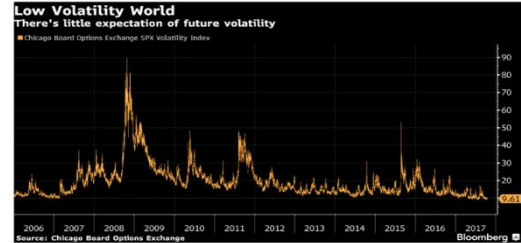
رويترز: كبار المحامون الدوليون يقولون إن القانون في هونغ كونغ تحت التهديد

ذكرت مجموعة من كبار المحامين الدوليين أن سجن ثلاثة من النشطاء المنادين بالديمقراطية في هونغ كونغ هذا العام يشكل تهديدا خطيرا لحكم القانون في المدينة، مضيفين أن استقلال القضاء قد يتحول إلى "تمثيلية". وكان قد حُكم على كل من جوشوا وونغ وأليكس تشاو ونائشان لو بخدمة المجتمع العام الماضي للتجمع بشكل غير قانوني، ولكن فُرضت عليهم عقوبات أشد بالسجن في أغسطس بعد استئناف الحكومة. وكانت هونغ كونغ، وهي مستعمرة بريطانية سابقة، قد عادت إلى الحكم الصيني في عام ١٩٩٧ في ظل صيغة "دولة واحدة ونظامان" والتي تمنح لها درجة عالية من الحكم الذاتي والحريات التي لا تتمتع بها الصين بما في ذلك استقلالية القضاء.

[اضغط هنا لمطالعة الخبر من مصدره](#)

بلومبرغ: ماذا يقول صناع السياسات المالية عن الاقتصاد العالمي؟

كانت الرسالة الرئيسية التي وجهها صانعو السياسات والمستثمرون وهم يغادرون واشنطن بعد حضور الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي عدم الاحتفال سريعا. وللمرة الأولى كانت الحالة السائدة تتسم بالتفاؤل، حيث زاد صندوق النقد الدولي من توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي لهذا العام والعام القادم. وتشهد الأسهم ارتفاعا وتقلص هوامش الائتمان وتراجع تقلبات السوق.



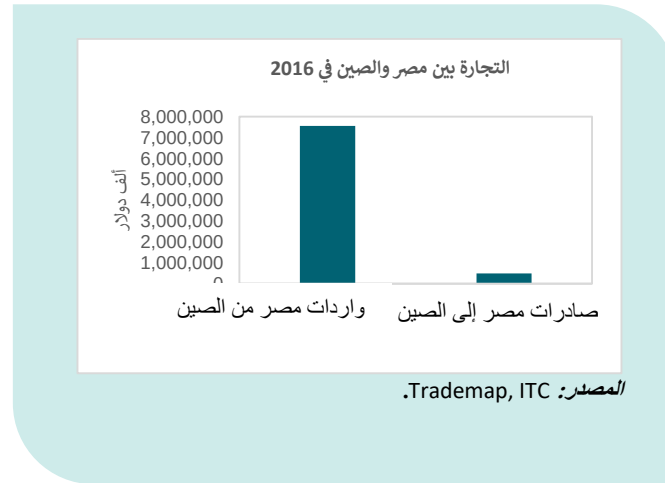
[اضغط هنا لمطالعة الخبر من مصدره](#)

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.

اقتصادنا والعالم
التقرير الأسبوعيرويترز: محافظ البنك المركزي الصيني يفاجئ العالم بتوقعات ٧% للنمو خلال النصف الثاني

قال محافظ بنك الشعب الصيني إن الاقتصاد بإمكانه أن ينمو بنسبة ٧% خلال النصف الثاني من العام وبصورة أسرع من النصف الأول من العام متحديا التوقعات بتباطؤ النمو. وجاءت توقعات تشو شيواو تشوان الواضحة على نحو غير معهود منه للنمو قبل أيام قليلة من اجتماع الحزب الشيوعي والذي ينعقد مرتين كل عشر سنوات، حيث من المتوقع أن يتم تجديد ولاية الرئيس شي جين بينغ. وبينما حققت الصين نموا قدره ٦,٩% فاق التوقعات خلال النصف الأول من العام، يتوقع كثير من الخبراء الاقتصاديين والمستثمرين أن يبدأ زخم النمو الاقتصادي في التراجع في أواخر العام.



تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.



تحليل إخباري: تقرير الاستقرار العالمي، أكتوبر ٢٠١٧، هل النمو في خطر؟

مخاطر أقل على المدى القصير

لا يزال النظام المالي العالمي يكتسب قوة متزايدة في استجابة للدعم الاستثنائي المستمد من السياسات والتعزيزات التنظيمية والصعود الدوري الذي يشهده النمو. ولا تزال صحة البنوك تحقق تحسناً مستمراً في كثير من الاقتصادات المتقدمة، حيث أحرز تقدم في تسوية أوضاع بعض البنوك الأضعف، بينما تعكف معظم المؤسسات المؤثرة على النظام المالي على تعديل نماذج عملها واستعادة ربحيتها. وكان انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي، الذي يناقشه عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير **أفاق الاقتصاد العالمي** قد أعطى دفعة لثقة السوق مع وضع حد للمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي على المدى القصير. ولكن بخلاف هذه التحسينات الأخيرة، فإن بيئة التيسير النقدي المستمر – الضرورية لدعم النشاط ودفع التضخم – تؤدي أيضاً إلى رفع تقييمات الأصول وزيادة نسب الرفع المالي. وقد بدأت المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي تتحول من الجهاز المصرفي إلى القطاعات غير المصرفية والسوقية في النظام المالي. وتدعو هذه التطورات والمخاطر إلى تحقيق توازن دقيق في المسار نحو عودة السياسات النقدية العادية، مع تجنب تراكم المزيد من المخاطر المالية خارج القطاع المصرفي ومعالجة ما تبقى من مشكلات موروثة.

وجهان لعودة السياسة النقدية العادية

يتنبأ السيناريو الأساسي للاقتصاد العالمي حسب رؤية البنوك المركزية والأسواق المالية باستمرار الدعم من السياسات النقدية التيسيرية، حيث يُتوقع ألا تتعافي معدلات التضخم إلا ببطء. ومن ثم، فإن العودة التدريجية للسياسات النقدية العادية من المرجح أن تستغرق عدة سنوات. أما السرعة المفرطة في استعادة السياسات العادية فمن شأنها إزاحة الدعم اللازم لاستمرار التعافي والارتفاع المنشود في معدل التضخم الأساسي عبر الاقتصادات الكبرى. وقد فرضت السياسات النقدية غير التقليدية والتيسير الكمي تعديلات كبيرة في محافظ القطاع الخاص وعبر الحدود، مما جعل التنبؤ بالتعديلات في الأسواق المالية أصعب مما كان في الدورات السابقة. وقد تتسبب التحولات المفاجئة أو سيئة التوقيت في اضطرابات غير مرغوبة في الأسواق المالية تتردد أصدائها عبر الحدود والأسواق. ولكن طول فترة الدعم النقدي المتوخاة في الاقتصادات الكبرى قد يؤدي إلى تراكم مزيد من التجاوزات المالية. ومع كثافة السعي وراء العائد، يُلاحظ انتقال مواطن الضعف إلى القطاع غير المصرفي، وتزايد المخاطر في الأسواق المالية. فهناك أموال طائلة تطارد بضعة أصول مدرة للعائد، إذ أن أقل من ٥% (١,٨ تريليون دولار) من رصيد الأصول ذات الدخل الثابت والدرجة الاستثمارية يدر حالياً أكثر من ٤%، مقابل ٨٠% (١٥,٨ تريليون دولار) قبل الأزمة. وتتزايد المبالغة في تقييمات الأصول في بعض الأسواق مع اضطراب المستثمرين للخروج من بيئة المخاطر التي اعتادوها، وقبول مستوى

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.

اقتصادنا والعالم

التقرير الأسبوعي



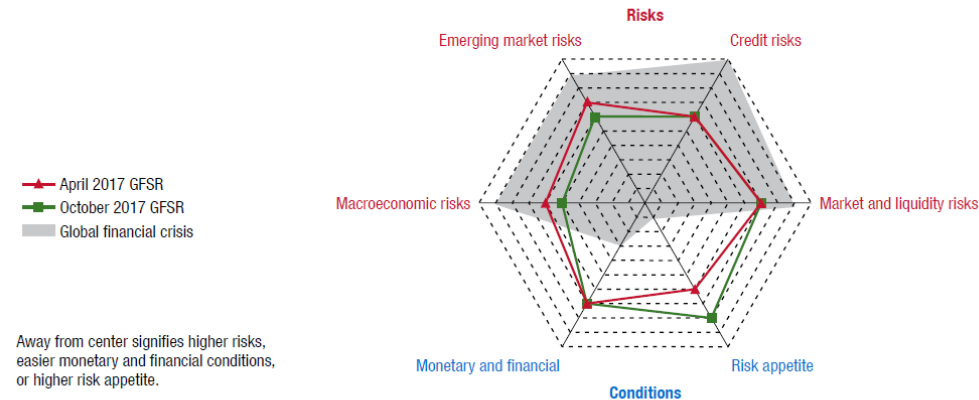
أعلى من مخاطر الائتمان والسيولة لتحقيق إيرادات أعلى.

وفي نفس الوقت، هناك زيادة مستمرة في المديونية بين الاقتصادات العالمية الكبرى. فقد أصبح الرفع المالي في القطاع غير المالي أعلى مما كان عليه قبل الأزمة المالية العالمية في اقتصادات مجموعة العشرين ككل. وبينما ساعد ذلك على تيسير التعافي الاقتصادي، فقد زاد من تعرض القطاع غير المالي لمخاطر التغيرات في أسعار الفائدة. وأدت زيادة نسب الرفع المالي إلى ارتفاع نسب خدمة الدين في القطاع الخاص في العديد من الاقتصادات الرئيسية، رغم انخفاض مستوى أسعار الفائدة. ويؤدي هذا إلى استنزاف قدرة المقترضين الأضعف حالا على خدمة الديون في بعض البلدان والقطاعات. وقد بلغت ضغوط خدمة الدين ومستويات المديونية درجة كبيرة بالفعل في القطاع الخاص غير المالي في عدة اقتصادات كبرى (أستراليا وكندا والصين وكوريا)، مما يزيد من درجة حساسيتها لضيق الأوضاع المالية وضعف النشاط الاقتصادي. وأبرز تحدٍ يواجهه صناع السياسات هو ضمان احتواء التراكم الحادث في مواطن الضعف المالي بينما تظل السياسة النقدية داعمة للتعافي العالمي. وإذا لم يتسن ذلك، فإن ارتفاع أعباء الديون والمغالاة في تقييم الأصول قد يؤثران على ثقة السوق في المستقبل، مما ينشئ تداعيات قد تعرض النمو العالمي للخطر. ويفحص هذا التقرير هذا السيناريو السلبي الذي تؤدي فيه إعادة تسعير المخاطر إلى ارتفاع حاد في تكاليف الائتمان وهبوط أسعار الأصول والانسحاب من الأسواق الصاعدة. وسيكون لضيق الأوضاع المالية العالمية أثرا اقتصاديا كبيرا (يصل في حدته إلى قرابة الثلث مقارنة بحدّة تأثير الأزمة المالية العالمية) وأوسع نطاقا (حيث يهبط الناتج العالمي بنسبة ١,٧% مقارنة بالسيناريو الأساسي في تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي" مع تباين الآثار عبر البلدان). وفي هذا السيناريو، ينعكس مسار استعادة الأوضاع النقدية العادية في الولايات المتحدة بينما يتأخر في البلدان الأخرى. وسيكون الأثر غير متكافئ على اقتصادات الأسواق الصاعدة، إذ تنخفض تدفقات الحافظة بنسبة تُقدَّر بنحو ١٠٠ مليار دولار على مدار أربع أرباع العام. وسيلحق أشد الضرر برأس المال المصرفي حيثما كان الرفع المالي في أعلى مستوياته والبنوك شديدة التعرض لمخاطر قطاعي الإسكان والشركات.

خارطة الاستقرار المالي العالمي: المخاطر والأوضاع

Figure 1.1. Global Financial Stability Map: Risks and Conditions

Risk appetite has grown markedly as near-term stability risks have declined.



تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.

اقتصادنا والعالم

التقرير الأسبوعي



أظهرت الأزمة المالية العالمية لصانعي السياسات أن الأوضاع المالية تتيح معلومات قيمة عن المخاطر المحيطة بالنمو في المستقبل، وتوفر أساسا للعمل الاستباقي المستهدف. حيث إن التغيرات في الأوضاع المالية تغير التوزيع الكامل لنمو الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل. كما أن انتشار المخاطر على نطاق أكبر، وتزايد تقلبات أسعار الأصول، وتراجع الرغبة في المخاطرة عالميا كلها مؤشرات هامة على زيادة المخاطر السلبية المحيطة بالنمو في المدى القريب، بينما ارتفاع الرافعة المالية ونمو الائتمان يمنحان إشارات ذات صلة بهذه المخاطر في المدى المتوسط.

مصدر الترجمة: <http://www.imf.org/ar/Publications/GFSR/Issues/global-financial-stability-2009/2011-report-october-2011>



آخر التطورات في الأسواق المالية والسلعية

رويترز: النفط يقفز بسبب مخاوف من عقوبات جديدة على إيران وصراع في العراق

قفزت أسواق النفط بسبب مخاوف تتعلق باحتمال فرض عقوبات أمريكية جديدة على إيران ونشوب صراع في العراق بينما لقيت الأسعار دعماً بفعل انفجار بمنصة حفر أمريكية وتراجع أنشطة التنقيب بها. وارتفع خام القياس العالمي مزيج برنت ٦٥ سنتاً بما يوازي ١,١ في المئة إلى ٥٧,٨٢ دولار للبرميل. ودفعت المخاوف من فرض عقوبات أمريكية على إيران من جديد الخام للصعود. وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رفض يوم الجمعة التصديق على أن طهران ملتزمة بالاتفاق النووي رغم شهادة مفتشين دوليين بذلك.

ووفقاً للقانون الأمريكي، يتعين على الرئيس الأمريكي التصديق كل ٩٠ يوماً على التزام إيران بالاتفاق. وبذلك يكون أمام الكونجرس الأمريكي ٦٠ يوماً ليقرر فرض عقوبات اقتصادية على طهران من عدمه.

[اضغط هنا لمطالعة الخبر من مصدره](#)

بلومبرغ: حتى الثيران تركوا ولم يصعدوا في مؤشر S&P 500

على عكس توقعات خبراء استراتيجيات تداول الأسهم، وهم مجموعة لا يُعرف عنهم التشكك، حقق مؤشر ستاندرد أند بورز S&P 500 المكاسب تلو الأخرى، بما في ذلك الصعود للأسبوع الخامس على التوالي. وعند نقطة ٢,٥٥٣ تجاوز المؤشر القياسي أكثر التوقعات تفاؤلاً بـ ٥٣ نقطة، وهي التوقعات الثمانية عشرة التي جمعتها بلومبرغ في بداية عام ٢٠١٧.

[اضغط هنا لمطالعة الخبر من مصدره](#)

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.



تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.